S/2007/168

الأمم المتحدة



Distr.: General
26 March 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/51)، الذي طلب مجلس الأمن بموجبه إلى الأمين العام أن يقدم بيانات دورية مستوفاة عن التقدم المحرز في تحديد وضع كوسوفو في المستقبل، بالشكل المحدد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أتشرف بأن أحيل طيا تقرير المبعوث الخاص للأمين العام عن وضع كوسوفو في المستقبل، والاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو في إضافة للتقرير (S/2007/168/Add.1) الذي أعده مبعوثي الخاص لعملية تحديد وضع كوسوفو في المستقبل، مارتي أهتيساري.

وإني بعد أن وضعت في اعتباري التطورات التي جرت في العملية التي ترمي إلى تحديد وضع كوسوفو في المستقبل، أود أن أعرب عن تأييدي التام للتوصية التي تقدم بها مبعوثي الخاص في تقريره عن وضع كوسوفو في المستقبل والاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هاتين الوثيقتين.

(توقيع) **بان** كي - مون

230307 230307 07-27221 (A)

تقرير المبعوث الخاص للأمين العام بشأن وضع كوسوفو في المستقبل

التوصية: ينبغي أن يتمثل وضع كوسوفو في الاستقلال، بإشراف المجتمع الدولي

١ – في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قام الأمين العام بتعييني مبعوثا خاصا له لعملية وضع كوسوفو في المستقبل. وينبغي أن تسفر هذه العملية، وفقا لاختصاصاتي، عن تسوية سياسية تحدد وضع كوسوفو في المستقبل. ولتحقيق هذه التسوية السياسية، قمت بإجراء مفاوضات مكثفة مع زعماء صربيا وكوسوفو في غضون العام الماضي. و لم أدخر أنا وفريقي جهدا لتيسير التوصل إلى نتيجة تكون مقبولة من الطرفين. إلا أنه بعد أكثر من عام على إجراء محادثات مباشرة، ومفاوضات ثنائية ومشاورات مع الخبراء، اتضح لي أن الطرفين ليسا قادرين على التوصل إلى اتفاق بشأن وضع كوسوفو في المستقبل.

٢ – وطوال هذه العملية وفي مناسبات عدة، أكد كلا الطرفين مواقفهما المتعارضة كل التعارض بصورة قاطعة: فبلغراد تطالب باستقلال كوسوفو الذاتي داخل صربيا، في حين أن برشتينا لا تقبل أي حل دون الاستقلال. و لم يكن بالإمكان أن يتحقق إلا تقدم متواضع، حتى بشأن المسائل العملية كاللامركزية وحقوق الطوائف، وحماية التراث الثقافي والديني، والمسائل الاقتصادية، ولا تزال الخلافات في المفاهيم – التي تتصل في معظم الأحيان بمسألة الوضع – قائمة.

٣ – وتنص ولايتي صراحة على أن أقوم بتحديد سرعة ومدة عملية الوضع في المستقبل بالاستناد إلى مشاورات مع الأمين العام، ومراعاة تعاون الطرفين والحالة على الأرض. وأعتقد اعتقادا جازما بأنه تم استنفاد جميع إمكانيات التفاوض من أجل التوصل إلى أي نتيجة متفق عليها بين الجانبين بشأن وضع كوسوفو. ولن يؤدي أي قدر من المحادثات الإضافية، مهما كان شكلها، إلى التغلب على هذا المأزق.

٤ – ومع ذلك، فإن الحاجة تمس إلى حل هذه المسألة الأساسية. ولا يمكن استمرار حالة الجمود الراهنة في كوسوفو، بعد مضي ثماني سنوات تقريبا على اعتماد قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأصبحت الشكوك حول الوضع في المستقبل تمثل عقبة كأداء أمام التطوير الديمقراطي في كوسوفو، والمساءلة والانتعاش الاقتصادي والمصالحة بين الطوائف العرقية. ولا تؤدي هذه الشكوك إلا إلى مزيد من الجمود، واستقطاب الطائفتين وتؤدي إلى إثارة القلاقل الاجتماعية والسياسية. وأي تظاهر بخلاف ذلك، أو إنكار لحل مسألة وضع كوسوفو أو تأخيرها، لا يقتصر على تهديد استقرارها فحسب، بل يتعدى ذلك إلى تهديد السلم والاستقرار في المنطقة ككل.

٥ - وقد حان الوقت لحل مسألة وضع كوسوفو. ولدى قيامي بالنظر المتأني في تاريخ كوسوفو القريب، وفي الحقائق في كوسوفو اليوم، ومراعاة المفاوضات التي تجري مع الطرفين، توصلت إلى نتيجة مفادها أن الخيار الوحيد الممكن لكوسوفو هو الاستقلال، الذي يشرف عليه المجتمع الدولي لفترة أولية. وينص اقتراحي الشامل بشأن تسوية وضع كوسوفو، الذي يحدد هياكل الإشراف الدولية، على الأسس القابلة للاستمرار والمستدامة والمستقرة، التي سيبنى عليها استقلال كوسوفو في المستقبل، والتي يمكن لجميع الطوائف وأفرادها أن يعيشوا في ظلها في سلام وكرامة.

الاندماج في صربيا ليس حلا قابلا للاستمرار

٦ - أدى تاريخ طويل من البغضاء وانعدام الثقة إلى إثارة العداوة بين الألبانيين والصرب في كوسوفو. وقد تفاقمت هذه العلاقة العسيرة بفعل الأعمال التي قام بها نظام ميلوسفيتش في التسعينات. وبعد سنوات من المقاومة السلمية لسياسات ميلوسفيتش القمعية - إلغاء الاستقلال الذاتي لكوسوفو - والتمييز المنتظم ضد الأغلبية الألبانية الساحقة في كوسوفو واستبعادها الفعلي من الحياة العامة - رد ألبان كوسوفو في نهاية المطاف بالمقاومة المسلحة. وأعقب ذلك تعزيز القمع الوحشي لبلغراد، الذي أسفر عن خسارة مأساوية في أرواح المدنيين وتشريد وطرد ألبان كوسوفو على نطاق جماعي من منازلهم ومن كوسوفو. وقد حدا التدهور المأساوي للحالة على الأرض بمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى التدخل، مما أسفر في نهاية المطاف عن اعتماد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٧ - وفي السنوات الثماني الأخيرة، كانت كوسوفو وصربيا تحكمان في انفصال تام. وأدى إنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتوليها جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في جميع أنحاء كوسوفو، إلى إيجاد حالة لم تكن صربيا تمارس فيها أي سلطة من سلطات الحكم على كوسوفو. وهذا واقع لا يمكن إنكاره، ولا يمكن عكس اتجاهه. والعودة إلى حكم صربي على كوسوفو لن يكون مقبولا لدى الأغلبية الساحقة من شعب كوسوفو. ولا يمكن أن تستعيد بلغراد سلطتها دون إثارة معارضة عنيفة. واستقلال كوسوفو الذاتي داخل حدود صربيا مهما كان مغريا - ليس مقبولا.

استمرار الإدارة الدولية ليس مستداما

٨ - على الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد حققت إنجازات باهرة في كوسوفو، فإنه ليس بالإمكان أن تستمر الإدارة الدولية في كوسوفو. وقد تم في ظل

سلطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، إنشاء وتنمية مؤسسات كوسوفو، التي ما فتئت تأخذ على عاتقها بصورة متزايدة مسؤولية إدارة شؤون كوسوفو. وهذا ما أدى إلى إطلاق عملية سياسية فعالة، أدت إلى تعزيز التطلعات المشروعة لشعب كوسوفو إلى مزيد من امتلاك زمام شؤونهم وممارسة المسؤولية عنها. ولا يمكن تحقيق هذه التطلعات ضمن إطار استمرار الإدارة الدولية.

٩ - وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو قد عملت على تيسير عمل مؤسسات الحكم الذاتي المحلية، فإنها لم تتمكن من تطوير اقتصاد قابل للاستمرار. وأدى عدم تأكد كوسوفو من وضعها السياسي إلى جعلها عاجزة عن الوصول إلى المؤسسات المالية الدولية، والاندماج التام في الاقتصاد الإقليمي، أو اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية التي تحتاج إليها للاستثمار في الهياكل الأساسية الرئيسية والتصدي لانتشار الفقر والبطالة. وكوسوفو، خلافا للعديد من جيرانها في غربي البلقان، عاجزة عن المشاركة بصورة فعالة في أي عملية مجدية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي - التي تشكل محركا قويا للإصلاح والتنمية الاقتصادية في المنطقة وأكثر الطرق فعالية لمواصلة عملية تنفيذ المعايير الحيوية. ويعد اقتصاد كوسوفو الضعيف، باختصار، مصدرا لانعدام الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ولا يمكن تحقيق الانتعاش فيها في ظل الحالة الراهنة من الإدارة الدولية. وتحتاج التنمية الاقتصادية في كوسوفو إلى الوضوح والاستقرار اللذين لا يوفرهما إلا الاستقلال وحده.

الاستقلال مع الإشراف الدولي هو الخيار الوحيد القابل للاستمرار

١٠ - الاستقلال هو الخيار الوحيد بالنسبة لكوسوفو مستقرة سياسيا وقابلة للبقاء اقتصاديا. ولا يمكن أن تكون مؤسسات كوسوفو الديمقراطية مسؤولة مسؤولية كاملة عن أعمالها، إلا في كوسوفو مستقلة. ويتسم ذلك بأهمية حاسمة لكفالة احترام سيادة القانون وحماية الأقليات بصورة فعالة. وباستمرار الغموض السياسي، يظل السلم والاستقرار في كوسوفو والمنطقة معرضين للخطر. ويشكل الاستقلال أفضل ضمان لدرء هذا الخطر. كما يشكِّل أفضل فرصة لقيام شراكة مستدامة في الأجل الطويل بين كوسوفو وصربيا.

١١ - وعلى الرغم من أن استقلال كوسوفو يمثل الخيار الواقعي الوحيد، فإن قدرة كوسوفو لوحدها على مواجهة تحديات حماية الأقليات والتطوير الديمقراطي والانتعاش الاقتصادي والمصالحة الاجتماعية لا تزال محدودة. ولا بد من مواصلة تعزيز مؤسسات كوسوفو السياسية والقانونية، بمساعدة دولية وفي ظل إشراف دولي. ويتسم ذلك بأهمية

خاصة لتحسين حماية أكثر مجموعات السكان ضعفا في كوسوفو ومشاركتهم في الحياة العامة.

١٢ - ولا تزال الأقليات في كوسوفو - ولا سيما صرب كوسوفو - تواجه أحوالا معيشية صعبة. وقد خلَّف العنف الذي ارتكب ضدهم في صيف عام ١٩٩٩ وفي آذار/مارس ٢٠٠٤ وراءه تركة ثقيلة. وعلى الرغم من قيام زعماء كوسوفو بتكثيف جهودهم الرامية إلى التواصل مع صرب كوسوفو وتحسين تنفيذ المعايير، فإن حماية حقوق جاليات الأقليات تحتاج إلى مزيد من الالتزام من جانبهم. ويحتاج صرب كوسوفو في الوقت نفسه، إلى المشاركة الفعالة في مؤسسات كوسوفو. ولا بد لهم من عكس اتجاه موقفهم الأساسي المتمثل في عدم التعاون؛ فهم لن يتمكنوا من حماية حقوقهم ومصالحهم بصورة فعالة إلا بوضع حد لمقاطعتهم لمؤسسات كوسوفو.

١٣ - ولذلك، فإني أقترح أن تكون عملية استقلال كوسوفو، ووفاءها بالالتزامات المنصوص عليها في اقتراحي المتعلق بالتسوية، تحت إشراف وجود مدني وعسكري دولي وبدعم منه لفترة أولية. وينبغي أن تكون السلطات التي يتمتع بها هذا الوجود المدني والعسكري قوية ومركزة في المجالات الحرجة كحقوق الجاليات واللامركزية وحماية الكنيسة الصربية الأرثوذكسية، وسيادة القانون. وينبغي ممارسة هذه الصلاحيات لتصحيح الأعمال التي تتعارض وأحكام اقتراح التسوية والروح التي صيغت بها. وانطلاقا من الاعتراف بضعف كوسوفو الراهن، ينبغي أن يمتد اشتراك المجتمع الدولي المكثف إلى بناء قدرات المؤسسات أيضا. وأتوخى ألا يصل الدور الإشرافي للمجتمع الدولي إلى نهايته إلا بعد أن تكون كوسوفو قد نفذت التدابير المنصوص عليها في اقتراح التسوية.

١٤ - وبالرغم من هذا الاهتمام الدولي القوي، فإن سلطات كوسوفو مسؤولة في نهاية المطاف عن تنفيذ اقتراح التسوية. ولن تنجح في هذا المسعى إلا بالتزام جميع الطوائف ومشاركتها، ولا سيما صرب كوسوفو.

الخلاصة

١٥ - تعتبر قضية كوسوفو فريدة من نوعها وتحتاج إلى حل فريد. وهي لا تشكل سابقة بالنسبة للصراعات الأخرى التي لم تحل. وإن مجلس الأمن باعتماده للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بالإجماع، قد رد على الأعمال التي قام بها ميلوسوفيتش في كوسوفو بحرمان صربيا من أن يكون لها دور في حكم كوسوفو، ووضعها تحت إدارة الأمم المتحدة المؤقتة، وتوخى القيام بعملية سياسية ترمي إلى تحديد مستقبل كوسوفو. وإن مجموعة هذه العوامل تجعل ظروف كوسوفو استثنائية.

١٦ - وقد قمت لمدة تجاوزت العام، بقيادة العملية السياسية التي تم توخيها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، واستنفدت جميع السبل الممكنة للتوصل إلى تسوية تفاوضية. وأدَّت مواقف الطرفين المتعارضة إلى جعل هذا الهدف غير قابل للتحقيق. ومع ذلك، فإن وضع كوسوفو، بعد حوالي ثماني سنوات من إدارة الأمم المتحدة، يجب أن يحل على نحو عاجل. وتراعي توصيتي بالاستقلال، بإشراف المجتمع الدولي مبدئيا، تاريخ كوسوفو القريب، وحقائق الوضع في كوسوفو اليوم، وضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في كوسوفو. واقتراح التسوية الذي تقدمت به، والذي يعتمد عليه هذا الاستقلال مرهون بمواقف الطرفين في العملية التفاوضية ويتيح حلولا توافقية بشأن العديد من المسائل من أجل التوصل إلى حل دائم. وإني أحث مجلس الأمن على إقرار اقتراحي المتعلق بالتسوية. فاختتام هذا الفصل من فصول تقسيم يوغسلافيا السابقة سيتيح للمنطقة أن تبدأ فصلا جديدا في تاريخها - فصلا يستند إلى السلام والاستقرار والازدهار للجميع.

المرفق

الأحكام الرئيسية للاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو

أولا – نظرة عامة

١ – يهدف الاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو إلى تحديد الأحكام الضرورية لتحقيق مستقبل له مقومات البقاء ومستدام ومستقر لكوسوفو. ويشمل التدابير التفصيلية الكفيلة بضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان للطوائف وأفرادها، وإرساء لامركزية الحكم بشكل فعال، وحفظ وحماية التراث الثقافي والديني في كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، تنص التسوية على أحكام دستورية واقتصادية وأمنية تهدف جميعها إلى المساهمة في إنشاء كوسوفو متعددة الأعراق وديمقراطية ومزدهرة. ومن العناصر المهمة للتسوية الولاية التي تنص على إنشاء وجود مدني وعسكري دولي في كوسوفو للإشراف على تنفيذ التسوية ومساعدة السلطات المختصة في كوسوفو في ضمان الأمن والاستقرار في جميع أرجاء كوسوفو. ولأحكام التسوية أسبقية على جميع الأحكام القانونية الأخرى في كوسوفو.

ثانيا – أحكام التسوية

٢ – **الحكم في كوسوفو**. تحدد التسوية الإطار الأساسي للحكم في كوسوفو في المستقبل. فكوسوفو مجتمع متعدد الأعراق، يحكم نفسه بشكل ديمقراطي وباحترام تام لسيادة القانون وأعلى مستوى من حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا. وتعتمد كوسوفو دستورا لتكريس هذه المبادئ. ورغم أن التسوية لا تنص على صياغة دستور كامل، فإنها تحدد العناصر الأساسية التي يجب أن يتضمنها هذا الدستور. وتتمتع كوسوفو بحق التفاوض بشأن الاتفاقيات الدولية وإبرامها، بما في ذلك الحق في الانضمام إلى عضوية المنظمات الدولية.

٣ – **حقوق الطوائف**. فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الطوائف، تتناول التسوية الجوانب الرئيسية التي يتعين حمايتها، وتشمل الثقافة واللغات والتعليم والرموز. واللغتان الألبانية والصربية هما اللغتان الرسميتان لكوسوفو، بينما تتمتع لغات الطوائف الأخرى – مثل التركية والبوسنية والروما – بمركز اللغات التي تستخدم في الأغراض الرسمية. ولكفالة التمثيل الكافي للطوائف في الحياة العامة، تحدد التسوية آليات تمثيل خاصة في المؤسسات الرئيسية. ويظل التمثيل في جمعية كوسوفو مضمونا للطوائف التي لا تشكل أغلبية في كوسوفو. ولحماية حقوقها في العملية التشريعية، تنص التسوية أيضا على أنه لا يجوز سن القوانين

الرئيسية التي تعيرها الطوائف أهمية خاصة إلا إذا وافقت أغلبية ممثليها الحاضرين والمصوتين في جمعية كوسوفو على اعتمادها.

٤ - **اللامركزية**. تهدف الأحكام الواسعة النطاق المتصلة باللامركزية إلى تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والفعالية والاستدامة المالية في الخدمة العامة. ويركز الاقتراح بوجه خاص على الاحتياجات والشواغل المحددة لطائفة صرب كوسوفو التي ستتمتع بقدر كبير من السيطرة على شؤونها الخاصة. وتشمل عناصر اللامركزية أمورا من بينها: تعزيز اختصاصات بلديات التي تعيش فيها أغلبية من صرب كوسوفو (مثلا في مجالات الرعاية الصحية الثانوية والتعليم العالي)؛ وتوسيع نطاق استقلال البلديات الذاتي في المسائل المالية، بما في ذلك إمكانية تلقي تمويل يتسم بالشفافية من صربيا؛ والأحكام المتعلقة بالشراكات بين البلديات والتعاون العابر للحدود مع المؤسسات الصربية؛ وإنشاء ست بلديات جديدة أغلبيتها من صرب كوسوفو أو توسيعها على نطاق كبير.

٥ - **نظام العدالة**. تتضمن التسوية أحكاما محددة لضمان اتسام نظام العدالة بالنزاهة والاستقلالية والكفاءة المهنية والحياد. وتنص على إنشاء آليات لتحقيق نظام للعدالة يشمل جميع الطوائف، وتعكس فيه السلطة القضائية والنيابة العامة طابع كوسوفو المتعدد الأعراق. وعلاوة على ذلك، تنص التسوية وتقوم على توفير سبل الوصول إلى العدالة لجميع الأشخاص في كوسوفو.

٦ - **حماية وتعزيز التراث الديني والثقافي**. تؤكد التسوية تأكيدا بالغا على ضمان وجود الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو وعملها دون عراقيل ودون مضايقة. وتعترف سلطات كوسوفو اعترافا صريحا بالكنيسة الأرثوذكسية الصربية وتنظيمها الداخلي؛ وتُحترم حرمة ممتلكاتها، وتتمتع بامتيازات فيما يتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية. وتقام مناطق للحماية حول أكثر من أربعين موقعا من المواقع الدينية والثقافية الرئيسية. ودون المساس بملكية الممتلكات الموجودة في مناطق الحماية، تطبق قيود محددة على الأنشطة التي تجري داخل تلك المناطق لضمان وجود المواقع الدينية والثقافية الرئيسية وعملها في سلام. وتوفر منظمة حلف شمال الأطلسي أيضا حماية مادية إضافية لمواقع مختارة، إلى أن يقرر الوجود العسكري أن شروط نقل مسؤوليات حمايتها إلى قوة شرطة كوسوفو قد استُوفيت.

٧ - **عمليات العودة/حماية الممتلكات**. لجميع اللاجئين والمشردين داخليا المنتمين إلى كوسوفو حق العودة واسترداد ممتلكاتهم وأمتعتهم الشخصية على أساس قرار طوعي ومستنير. وتؤكد التسوية من جديد مبدأ حق المشردين داخليا في العودة إلى أي مكان يختارونه في كوسوفو، وليس فقط إلى أماكن إقامتهم الأصلية. كما تدعو التسوية كوسوفو

وصربيا إلى أن تتعاونا تعاونا كاملا معاً بعضهما ومع لجنة الصليب الأحمر الدولية لحسم مصير المفقودين.

٨ - **الاقتصاد**. تتضمن التسوية أحكاما محددة مصممة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في كوسوفو وحفظها. وتنص التسوية على اتخاذ إجراءات شفافة لتسوية مطالبات الملكية المتنازع عليها ولمواصلة عملية الخصخصة، وذلك بمشاركة دولية كبيرة في كلا المجالين. وعلاوة على ذلك، تحدد التسوية الآليات اللازمة لتحديد حصة كوسوفو من الدين الخارجي لصربيا، ومعالجة مسألة استعادة الممتلكات.

٩ - **الأمن**. تنص التسوية على إنشاء قطاع للأمن لكوسوفو يتسم بالكفاءة المهنية وتعدد الأعراق والديمقراطية، مع تشجيع الجهات المحلية على مسك زمام إنشائه بشكل كبير، وفي الوقت نفسه الإبقاء على مستوى من الرقابة الدولية اللازمة لتحقيق النجاح في هذا المجال الحساس في نهاية المطاف. وسيكون لقوة شرطة كوسوفو تسلسل قيادي موحد في جميع أنحاء كوسوفو، مع أفراد شرطة محليين يعكسون التكوين العرقي للبلدية التي يعملون فيها. وفي البلديات التي تقطنها أغلبية من صرب كوسوفو، ستكون للمجلس البلدي اختصاصات معززة في اختيار قائد مركز الشرطة. وتُنشأ قوة أمن جديدة لكوسوفو تتسم بالكفاءة المهنية وتعدد الأعراق في غضون سنة واحدة بعد نهاية المرحلة الانتقالية والمتوخاة في التسوية ومدتها ١٢٠ يوما. وسيكون قوامها الأقصى ٥٠٠ ٢ فرد عامل و ٨٠٠ فرد احتياطي. وتنص التسوية على حل فيلق حماية كوسوفو الحالي في غضون سنة واحدة بعد نهاية المرحلة الانتقالية.

الوجود الدولي في المستقبل:

١٠ - تضطلع كوسوفو عموما بالمسؤولية عن تنفيذ التسوية. ولصون هذا التنفيذ ودعمه، تحدد التسوية دور وسلطة الوجودين المدني والعسكري الدوليين في المستقبل.

١١ - **الممثل المدني الدولي**. يؤدي الممثل المدني الدولي مهمة مزدوجة بوصفه الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ويعينه فريق توجيهي دولي، ويمثل أعلى هيئة للإشراف على تنفيذ التسوية. ولا يضطلع الممثل المدني الدولي بدور مباشر في إدارة كوسوفو، لكنه يتمتع بسلطات تصحيحية قوية لضمان نجاح تنفيذ التسوية. ومن بين سلطاته القدرة على إلغاء القرارات والقوانين التي تعتمدها سلطات كوسوفو وفرض جزاءات على المسؤولين العامين الذين يرى أن أعمالهم تتعارض مع التسوية وفصلهم من الخدمة. وتستمر ولاية الممثل المدني الدولي إلى أن يقرر الفريق التوجيهي الدولي أن كوسوفو نفذت أحكام التسوية.

١٢ - **بعثة السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع**. ترصد بعثة السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع جميع المجالات المتصلة بسيادة القانون في كوسوفو وتقدم الإرشاد والمشورة بشأنها. ولها الحق في التحقيق بشكل مستقل في الجرائم الحساسة، مثل الجريمة المنظمة والجرائم بين الطوائف العرقية والجريمة المالية وجرائم الحرب، ومحاكمة مرتكبيها. وبالإضافة إلى ذلك، لها سلطة تنفيذية محدودة لضمان فعالية مؤسسات كوسوفو لإنفاذ سيادة القانون وقيامها بعملها، مثلا في مجالات مراقبة الحدود ومكافحة الشغب والاضطرابات.

١٣ - **الوجود العسكري الدولي**. يكون الوجود العسكري الدولي على شكل بعثة عسكرية تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي. ويواصل المهمة الحالية للقوة الأمنية الدولية في كوسوفو المتمثلة في تهيئة بيئة مأمونة وآمنة في جميع أرجاء كوسوفو، بالاقتران مع الممثل المدني الدولي، ودعم مؤسسات كوسوفو إلى أن تصبح قادرة على الاضطلاع بكامل نطاق المسؤوليات الأمنية.

١٤ - **بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو**. يُطلب من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما لها من وجود ميداني واسع النطاق في كوسوفو، تقديم المساعدة في الرصد اللازم لنجاح تنفيذ التسوية.

ثالثا - التنفيذ

١٥ - بعد بدء نفاذ التسوية، تبدأ مرحلة انتقالية مدتها ١٢٠ يوما لا يطرأ خلالها أي تغير على الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

١٦ - وخلال المرحلة الانتقالية، تضطلع جمعية كوسوفو، بالتشاور مع الممثل المدني الدولي، بالمسؤولية عن اعتماد دستور جديد وما يلزم من تشريعات لتنفيذ التسوية وإنشاء مؤسسات كوسوفو الجديدة التي تدعو إليها. ويبدأ نفاذ الدستور والتشريعات مباشرة بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

١٧ - وفي نهاية الفترة الانتقالية، ينتهي أجل ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتحال جميع السلطات التشريعية والتنفيذية التي عُهد بها إلى البعثة برمتها إلى سلطات كوسوفو، وفقا للتسوية.

١٨ - وأخيرا، تُجرى انتخابات عامة ومحلية في غضون تسعة أشهر من بدء نفاذ التسوية.
